

احباط محاولة للإستيلاء على عقار بقيمة "3" مليار دينار في كربلاء

كشفت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الأربعاء، عن إحباط مفارزها لمحاولة للاستيلاء على عقار عائد للدولة تبلغ قيمته (3,000,000,000) مليارات دينار في كربلاء، وضبط مسؤول في مديرية الزراعة بالمحافظة متلبساً بالرشوة.

الدائرة أشارت إلى أن الفريق المؤلّف في مكتب تحقيق كربلاء، الذي انتقل إلى دائرة عقارات الدولة ومديرية التسجيل العقاري في المحافظة، تمكّن من ضبط أصل الكتاب الخاصّ بالعقار العائدة ملكيّته إلى وزارة المالية وكتاب صحّة الصدور، فضلاً عن مُعاملة التصحيح الخاصّة بالعقار ومعاملة تصحيح جنس العقار التي تمّ بموجبها تغيير حقّ التصرّف فيه لمصلحة أحد المواطنين، لافتةً إلى قيمته التقديرية تبلغ (3,000,000,000) مليارات دينار.

وأضافت إنّ فريق العمل تمكّن في عمليّة مُنفصلةٍ من ضبط مدير الشعبة الصحراوية في مديرية زراعة كربلاء مُتلبساً بتسلّم الرشوة من أحد المُراجعين؛ لقاء إكمال إجراءات المُعاملة الخاصّة بتأجير عقارٍ تبلغ مساحته (25) دونماً، مُبيّنةً أنّ المُتدّهم اعترف

بتسلّم الرشوة، كما اعترف على مُتدّهم آخر كُشريكٍ له.

وتابعت الدائرة، وفي عمليّةٍ ثالثةٍ، قام الفريق الذي انتقل إلى عددٍ من المُستشفيات الحكوميّة والمراكز الصحيّة في المحافظة بضبط (3,072) شريط دواء مُنتهي الصلاحيّة، لافتةً إلى أنّ تلك الموادّ تمّ تجهيزها من قبل الشركة العامّة لتسويق الأدوية والمُستلزمات الطبيّة إلى المُؤسّسات الصحيّة في المحافظة، مُبيّنةً أنّ تاريخ انتهاء صلاحيّة أشرطة الفحص المُثبت على علب الأشرطة يُشيرُ إلى 31/7 /2022، في حين يُشيرُ تاريخ انتهاء الصلاحيّة الحقيقيّ المُثبت على الأشرطة إلى تموز 2021.

وبيّنت تنظيم محاضر ضبطٍ بالعمليّات التي نُفّذت بموجب مُذكرات ضبطٍ قضائيّةٍ، وعرضها رفقة المُتدّهم في الفضيّة الثانية على قاضي محكمة تحقيق كربلاء المُختصّة بقضايا النزاهة، الذي قرّر توقيفه وفق أحكام القرار (160 لسنة 1983) وإصدار أمر قبضٍ بحقّ شريكه.